العراق والتنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١٧

م.د. أركان إبراهيم عدوان
جامعة الانبار- كلية القانون والعلوم السياسية

المستخلص

استعرضت الدراسة أهم العوامل التي تحدد الموقف العراقي من التنافس الأمريكي الإيراني، وتداعيته المتوقعة، واستراتيجيات القوى المتنافسة في إدارة الأزمة، فضلاً عن تحديد الموقف العراقي الرسمي، والسياسات التي يمكن أن تتبعها الحكومة العراقية ونتائجها. وتوصلت الدراسة إلى أن العراق بحكم موقعه الجغرافي، والواقع السياسي والأمني والاقتصادي، فإنه يقع في قلب الأزمة، وإن تداعياتها المحتملة ستؤثر في أكثر من جانب. وبالتالي، يجب على حكومة العراق الالتزام بسياسة الحياد تجاه طرفي الأزمة، وتجنب الانحياز، ودعم كافة الجهود التي تسعى لإيجاد حلول سلمية بالطرق الدبلوماسية، وتخفف من حدة التصعيد بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية؛ التنافس الدولي، الأزمة الدولية، السياسة الخارجية، الولايات المتحدة، إيران.

Iraq and the International Competition in the Middle East after 2017

Dr. Arkan Ibraheem Adwan
University of Anbar -Faculty of Law and Political science
arkan_adwan@yahoo.com

Abstract:

The study reviewed the most important factors that determine the Iraqi position on the American-Iranian competition, and the most important effects on Iraq. Also, reviewed the competing powers strategies, and the official Iraqi position, and the policies that the Iraqi government can follow, and its results. Finally, The study concluded that; the Iraq because of its geographical location, and the political, security and economic reality, it is at the "HEART" of the crisis, and that its potential repercussions will affect more than one side. Therefore, the Iraqi government must not support any side, and support all efforts that seeks to find peaceful solutions through diplomatic means.

Key words; International competition, International crisis, Foreign policy, United states, Iran.

المقدمة:

تسعى الدراسة إلى تحديد أهم الآثار المتوقعة على العراق نتيجة حالة التنافس والصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً التنافس (الأمريكي – الإيراني). وقد تم استخدام مفهوم التنافس الدولي بشكل عام، نظراً لوجود أطراف عديدة تتمحور حول القوى الرئيسة المتنافسة، وكل طرف من هذه الأطراف يدفع بالأزمة إلى الاتجاه الذي يحقق مصالحه، فالبعض يدفع باتجاه التصعيد والحرب، والبعض الآخر يدعو إلى التهدئة والحلول السلمية وتجنب الصدام المسلح، لما له من آثار خطيرة على الأمن الإقليمي بشكل عام، وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في كل دول المنطقة على أقل تقدير.

مشكلة البحث:

تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة غير مسبوقة من حيث شدة التنافس والتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، والتي زادت بعد عام ٢٠١٧، إثر اتباع الولايات المتحدة سياسات تصعيدية تجاه طهران، أدت إلى دخول المنطقة في إطار (أزمة دولية) تنذر تطوراتها بتداعيات سلبية خطيرة على الأمن الإقليمي، والقومي. وبسبب الموقع الجغرافي وطبيعة العلاقات مع كل من الطرفين، فإن العراق يقع في قلب الأزمة الدائرة بينهما، وإن تطورات الأوضاع بين القوى المتنافسة سيكون لها انعكاسات خطيرة على العراق، وفي مختلف القطاعات. وبالتالي، يسعى الباحث إلى تحديد أهم الآثار والتداعيات المتوقعة من تطورات حالة التنافس الأمريكي الإيراني في المنطقة، على الأمن القومي العراقي، وتحديد أفضل السياسات التي يمكن أن تتبع من قبل صانع القرار العراقي، والتي يمكن من خلالها تجنب التبعات السلبية لتطورات الصراع، أو تقليل آثرها على أقل تقدير.

وتبعاً لذلك، يهدف الباحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١- لماذا يرتبط العراق دون غيره من دول المنطقة بالتنافس الأمريكي الإيراني؟

٢- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التحول من التنافس إلى الحرب بين الأطراف المتنافسة على الواقع العراقي، وفقاً لظروف الداخل العراقي الحالية؟

٣- ما هي أهم التداعيات المتوقعة على العراق في حال اندلاع الحرب في المنطقة؟

٤- ما هي أهم السبل التي تعمل على التقليل من تبعات البيئة الخارجية على الأمن القومي العراقي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تناول موضوع بالغ الأهمية ويشغل مراكز الأبحاث ودوائر صنع القرار، سواء كان ذلك في العراق أو حتى في الدول الأخرى، بسبب التداعيات الحالية والمحتملة لتطورات حالة التنافس والصراع في الشرق الأوسط. وبما أن العراق بحكم موقعه جغرافياً وسياسياً من الأزمة يعد من أكثر الأطراف تضرراً وتأثراً من تداعياتها، فإن مناقشة تطورات الأوضاع وتداعياتها المحتملة بشكل مستمر، من قبل الباحثين والمهتمين، يعد أمراً ضرورياً من أجل العمل على تقديم رؤية سليمة لصناع القرار، واقتراح سياسات ملائمة للتعامل مع تطورات الأزمة بما يتوافق مع مصالح الدولة ويحافظ عليها.

فرضية البحث:

يعد العراق وفقاً للرؤى الأمريكية والإيرانية بمثابة ساحة المعركة الرئيسة، والمنطقة التي سوف تشهد الأثر الأكبر من تداعيات التصعيد بينهما، بسبب موقعه الجغرافي المهم، وحاجة كل منهما له كقاعدة رئيسة في حربه ضد الآخر. وبالتالي، فإن تداعيات التنافس والتصعيد بين الطرفين ستكون انعكاساتها الرئيسة على الساحة العراقية.

حدود البحث:

تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة بعد عام ٢٠١٧، أي بعد تولي الرئيس الأمريكي "دونلاد ترامب" الرئاسة في الولايات المتحدة بشكلٍ رسمي، والذي قام باتباع سياسات تصعيدية تجاه إيران –التي كانت إحدى أهم محاور حملته الانتخابية–، أدت إلى تصاعد حدة التنافس بين الطرفين إلى درجة غير مسبوقة.

منهج البحث:

سيعتمد الباحث على منهج تحليل النظام كمنهج رئيس لدراسة تفاعل العراق مع حالة التنافس والصراع الدولي في المنطقة، إذ تعد الدولة منظومة قائمة بحد ذاتها، وهي بنفس الوقت جزءً من منظومة أوسع، تؤثر وتتأثر فيها، من خلال التفاعلات التي تجري في البيئة الموضوعية لصنع القرار، والتي تشمل مؤثرات البيئتين (الداخلية والخارجية)، وإن

التفاعل بين هاتين البيئتين، يؤثر بطبيعة الحال على الدولة، وعلى سلوكها وآليات عملية صنع القرار فيها، وعلاقاتها الخارجية بشكل عام.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث رئيسة، بالشكل التالي:

١- الأبعاد الجيوبوليتيكية لموقف العراق حيال التنافس الأمريكي الإيراني.

٢- استراتيجيات إدارة الصراع بين أمريكيا وإيران في الأزمة الراهنة.

٣- سياسة العراق الخارجية تجاه الأزمة.

المبحث الأول: الأبعاد الجيوبوليتيكية لموقف العراق حيال التنافس الأمريكي الإيراني:

تناول الباحث في هذا المبحث أهم الأبعاد التي تؤثر في رسم وتحديد سياسة العراق تجاه طرفي الصراع، وسياسة كل من الولايات المتحدة وإيران بالمقابل تجاه العراق، من أجل التعرف على أسباب تأثر العراق من الأساس بحالة التنافس والصراع بين الطرفين، وأهم الآثار المتوقعة من تطورات الأحداث بينهما.

أولاً: البعد الجغرافي:

رغم أن العراق بحكم موقعه الجغرافي، واعتباره وفقاً للرؤيتين الأمريكية والإيرانية الساحة الرئيسة للصدام العسكري المحتمل بينهما – وسياسات هذه الاطراف وتصريحاتها تجاه العراق تثبت ذلك بشكل واضح– ، يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل المؤثر في تحديد موقع العراق من التنافس والصراع الأمريكي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، فقد أدى تمتعه بموقع جغرافي مهم فضلاً عن كثرة الموارد الأولية التي يحتويها، وتنوعها، إلى جعله محط أطماع القوى العالمية والإقليمية، وأصبح ضمن مناطق الصراع والتنافس بين هذه القوى[١]؛ إذ أعلن الرئيس الأمريكي دونلاد ترامب في زيارته المفاجئة للعراق في ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨، بأنه لا توجد هناك خطة لسحب القوات الأمريكية الموجودة في العراق، وإنه بحكم الجوار الجغرافي، يعد بمثابة قاعدة رئيسة لمحاربة الإرهاب، والتدخل عند الحاجة في سوريا، ومراقبة إيران[٢]، وبالتالي، فإن العراق يعد بمثابة القاعدة الرئيسة لتقويض نفوذ إيران الإقليمي وإضعافها، وفقاً للرؤية الأمريكية، هذا فضلاً عن امكانية التدخل بسرعة وسهولة في سوريا

عبر الأراضي العراقية وفقاً لتطورات الأوضاع، من أجل حماية المصالح الأمريكية وأهمها، ضمان أمن إسرائيل، ومزاحمة النفوذ الروسي في منطقة نفوذها الوحيدة في الشرق الأوسط.

هذا بالنسبة لمكانة العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة لإيران، فيعد العراق أحد أهم المرتكزات الأساسية في استراتيجية الأمن القومي الإيراني، سواء عن طريق علاقاتها الوثيقة مع العديد من القوى السياسية العراقية، أو حتى أهمية العراق الجغرافية بالنسبة لها، والذي تسعى من خلاله إلى ربط مركز القيادة والسيطرة للحرس الثوري بشكل مباشر مع حلفائها في كل من سوريا ولبنان، إذ تعتبر إيران أن زيادة نفوذها في العراق، "أحد أهم عناصرها للحفاظ على أمنها القومي"، وقد أشارت العديد من القيادات الإيرانية في أكثر من مناسبة إلى دور القوات الحليفة لها في تحقيق النصر على الإرهاب والاستقرار في العراق، في رسالة منها لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة المركزية في بغداد لإثبات دورها ونفوذها(٣).

وتبعاً لما تقدم، فإن على صانع القرار السياسي في العراق إدراك أهمية موقعه الاستراتيجي، وأهميته في مدرك القوى الدولية، وبالتالي ضرورة العمل على تصحيح مسار العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بما يتلاءم مع المصلحة العراقية بالدرجة الأساس، مستغلاً حاجة كلا الطرفين للعراق كدولة حليفة في صراعه مع الطرف الآخر. فكلا الطرفين يسعى لاستغلال علاقاته مع العراق لتحقيق مصالحه، وبالتالي لا يمكن خسارة الأخير كحليف استراتيجي في المنطقة، وعليه، يجب على صانع القرار العراقي أن يعي أهمية موقع دولته بالنسبة للمخططات الأمريكية والإيرانية، ومدى حاجة كل من الطرفين له كحليف استراتيجي للضغط على الآخر، ويسعى لتحقيق التوزان في مسار العلاقات مع هذه الأطراف بما يراعي المصالح العراقية.

ثانياً: البعد السياسي:

لا شك في أن منطقة الشرق الأوسط باتت ساحة للمنافسة الدولية الرئيسة بين بعض القوى الإقليمية والدولية، التي تسعى للتحقيق مصالحها من خلال السيطرة على المنطقة، وتحديد شكل وطبيعة التفاعلات الدولية فيها، بما يخدم هذه المصالح. وبالتالي، فإن حالة التنافس هذه تعد أهم المحددات المؤثرة في طبيعة التفاعلات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أصبحت تفرض قيوداً والتزامات على بعض الدول، التي باتت مرتبكة في تحديد

أولويات سياساتها الدولية. وبالأخص العراق، الذي يرتبط بعلاقات استراتيجية مهمة مع القوى الرئيسة المتنافسة في المنطقة، وتحديداً (الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران)، بحكم دور كل منهما في عملية بناء النظام السياسي العراقي الحالي، والتي أفرزت نخباً سياسية يرتبط بعضها بعلاقات متينة مع هذه الأطراف، إلى درجة ربط مصالح العراق الوطنية في تحقيق مصالح هذا الطرف أو ذاك. ويتضمن هذا العامل المهم طبيعة العلاقات السياسية والاستراتيجية التي تربط بين العراق وبين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي تحتم على صانع القرار العراقي اتباع سياسات لا تؤثر على طبيعة العلاقات مع هذه الاطراف، ولا تضر بالمصالح العراقية. إذ يتمتع العراق بعلاقات جيدة مع كلا الطرفين، فله تحالفات استراتيجية وفقاً لمعاهدات موقعة مع كل منهما[٤]، وله تفاعلات متنوعة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ولكن، يغلب على طبيعة هذه العلاقات حالة من (عدم التوزان)، والتي تعد من أهم التحديات النابعة من البيئة الخارجية للدولة، بمعنى أن ميزان التفاعل يصب في مصلحة الأطراف الأخرى، وبالتالي، فإن العراق هو الطرف الأضعف في التفاعل، بسبب دور العامل الخارجي في عملية إعادة بناء النظام السياسي العراقي الحالي، ومؤشر حالة عدم التوازن هو التدخلات الخارجية المستمرة في الشأن الداخلي العراقي، وأيضاً عدم استثمار العلاقات الخارجية للعراق، والانفتاح الدولي، لتحقيق مصلحة الدولة العراقية؛ لأن الحليف الدولي يعد جزءاً رئيساً من عناصر قوة الدولة، وفي الحالة العراقية، فإن هذا الجزء معطل، لأنه لا يضيف شيئاً لصالح قوة الدولة، حاله كحال العديد من عوامل القوة الأخرى المعطلة في العراق.

وبالتالي يجب على صانع القرار العراقي استغلال الأزمة الراهنة بين الطرفين لإعادة التوازن للعلاقات بما يخدم مصلحة العراق إلى جانب مصالح الدول الأخرى، مستفيداً من موقع العراق في التنافس، وحاجة كل طرف له كحليف من أجل الاستفادة من امكانياته في إضعاف الطرف الآخر.

ثالثاً: البعد الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية، كونه يلعب دوراً مهماً في التأثير على سياسات الدول ومواقفها، بسبب سعيها الدائم إلى إشباع احتياجاتها

الأساسية، سواء من المواد الغذائية والصناعية، أو حتى الموارد الأولية المهمة للاستهلاك اليومي والصناعة، وتعد القدرة الاقتصادية عاملاً حاسماً في تحديد القدرات السياسية والعسكرية للدول(٥). وبالنسبة للعراق، فإن العامل الاقتصادي يعد من العوامل المهمة التي تحدد موقف العراق من التنافس الأمريكي الإيراني في المنطقة، وإن انتقال حالة التنافس والصراع الدائرة، إلى مواجهة عسكرية مباشرة، سيكون لها تداعيات خطيرة على الواقع الاقتصادي في العراق.

إذ يرتبط العراق مع إيران بعلاقات اقتصادية لا تمنح صانع القرار العراقي الحرية للمناورة في حال قررت الحكومة العراقية الابتعاد عن إيران ومقاطعتها اقتصادياً، استجابةً للضغوط الأمريكية لتطبيق العقوبات المفروضة عليها، إذ يعاني الواقع الاقتصادي العراقي من أزمات عديدة بسبب حالات الفساد السياسي والإداري المنتشرة في العديد من القطاعات، فضلاً عن الانفاق العالي على القوات الأمنية، بسبب الحرب التي خاضها العراق ضد الإرهاب، وبالتالي، فإن العراق بحاجة إلى سلع ومواد بأسعار مناسبة، قد لا تتوفر بعيداً عن المنتجات الإيرانية. وتشكل واردات المواد الغذائية والمنتجات الزراعية ومواد البناء والسيارات وغيرها، أهمية استثنائية لا يمكن تجاهلها لكل من إيران والعراق، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين عام ٢٠١٧، حوالي (٦) مليار دولار ما عدا القطاع النفطي(٦)، وإن المصلح الاقتصادية الإيرانية في العراق في تطور مستمر، حيث وصل حجم الصادرات الإيرانية إلى العراق أكثر من ١١ مليار دولار عام ٢٠١٩ (٧).

وتبعاً لذلك، فإن التبعات السلبية على الواقع الاقتصادي العراقي، تعد من أهم الآثار المتوقعة من تداعيات التنافس الأمريكي الإيراني، وإن زيادة حدة الصراع بين الطرفين ينذر بتبعات خطيرة على الاقتصاد العراقي، الذي لا يحتمل أي اضطرابات. هذا فضلاً عن نقطة مهمة أخرى، تتلخص باعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على النفط الخام وتصديره(٨)، وإن تصاعد حدة الصراع بين الطرفين قد تؤدي إلى عرقلة تصدير النفط العراقي، والذي يؤدي إلى حدوث آثار وتبعات سلبية على الواقع الاقتصادي في العراق، والذي يؤثر بدوره في مختلف قطاعات الدولة الأخرى. وبالتالي، فإن العامل الاقتصادي يعد من أهم العوامل التي تعمل على تحديد سياسة العراق وموقفه من التنافس الأمريكي الإيراني، بسبب التداعيات السلبية المتوقعة على الاقتصاد العراقي، لأن تصاعد حدة الصراع بين الولايات المتحدة وإيران

سوف يكون له تبعات سلبية خطيرة على هذا القطاع، وبالتالي، اتبعت الحكومة العراقية سياسة محايدة في التعامل مع موضوع العقوبات الأمريكية التي فرضتها واشنطن على طهران، فقد أعلنت الالتزام بالعقوبات المفروضة، وعملت بالمقابل على الحصول على بعض الاستثناءات في تطبيقها، بما يراعي مصلحة العراق، ولا يضر بعلاقاته السياسية والاقتصادية مع إيران. وتبعاً لذلك، فإنه يجب على صانع القرار العراقي التفكير ببدائل مختلفة وواقعية، تلافياً لأي طارئ ممكن أن يحدث فيما لو تحول التنافس بين الطرفين إلى حالة الحرب، بمعنى اتباع سياسات اقتصادية وتجارية مختلفة، والبحث مستقبلاً عن واردات من قطاعات اخرى غير القطاع النفطي.

رابعاً: البعد الأمني:

بطبيعة الحال، فإن الجانب الأمني يعد من أهم الجوانب تأثراً بحالة الصراع الأمريكي الإيراني وتطوراته، فما زال الواقع الامني في العراق هشاً، ولا يحتمل حدوث أي اضطرابات أو هزات قد تؤثر على الاوضاع الأمنية في البلد بشكل كبير، بما قد يؤدي إلى اعادة تنشيط ظاهرة الارهاب وانتشاره من جديد. ففي حال تصاعدت حدة الصراع بين الطرفين إلى درجة يصعب السيطرة عليها، فإن العراق سيتأثر على عدة مستويات، بالأخص على المستوى الأمني، بسبب هشاشة الوضع الأمني في العراق؛ كونه لا يزال يعمل على تطهير أراضيه من الإرهاب وآثاره، وما زال يواجه تهديدات إرهابية في أكثر من منطقة هذا من جانب، وأيضاً بسبب علاقات إيران مع العديد من القوى السياسية المتنفذة والنخب والأحزاب السياسية، التي توصف بأنها علاقات (فوق العادية)[٩]. إذ تعلن بعض الفصائل العراقية المسلحة ولائها للمرشد الأعلى للثورة في إيران آية الله (علي خامنئي)، وتدين له بـ (الولاية العامة)، بوصفه القائم بأمر المسلمين، وإن أوامره غير قابلة للنقاش[١٠]، وبالتالي، فإنه في حال استشعار وجود أي تهديد جدي للنظام السياسي الحاكم في طهران، فإن هذه الفصائل سوف لا تتردد في توسيع رقعة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجعل العراق ساحة رئيسة لها. وبالتالي، فإن طبيعة الدور والنفوذ الإيراني المتنامي في العراق، وتأثيره السياسي والديني والاجتماعي[١١]، وطبيعة الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى تقويض النفوذ الإيراني، فضلاً عن تمتع كل منهما بوجود فعلي على الأرض، كلها أمور تترك آثاراً مهمة وتساؤلات حول دور وتأثير وكلاء كل من الطرفين في العراق، ومستقبله، في ظل تطورات التفاعلات

بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران. وتبعاً لذلك، فإن الحكومة العراقية تسعى إلى التوصل إلى حلول للأزمة القائمة بين الطرفين عبر الحلول الدبلوماسية السلمية، تجنباً للتبعات والآثار المتوقعة على العراق من جراء تحول التنافس بين الجانبين إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

وما عمليات استهداف بعض مخازن ومقار الحشد الشعبي في أكثر من مكان في العراق[١٢]، إلا دليلاً واضحاً على أن العراق هو الساحة الرئيسة للمواجهة العسكرية بين الأطراف المتصارعة، وأن هناك بعض الأطراف الداخلية تسعى إلى تسويق فكرة (الصراع العراقي الإسرائيلي) على أساس أن العراق يخوض حرباً ضد الكيان الصهيوني، دون الرجوع إلى أساسيات المشكلة، والتي تتضمن ربط بعض وكلاء إيران والولايات المتحدة في العراق، بين التنافس والصراع بين الطرفين، وبين الساحة العراقية، وجعلها ساحة لتصفية الحسابات، من أجل تخفيف الضغط عن حليفها في صراعه مع الآخر. الأمر الذي يدعو النخب السياسية في العراق إلى ضرورة اتباع سياسات جريئة وصريحة بوجه التدخلات الخارجية، والحد من دور بعض الأطراف الداخلية التي تسعى إلى توسيع رقعة الصراع إلى العراق، من أجل تجنب العواقب والتداعيات الخطيرة التي سوف تلحق في البلد وعلى مختلف الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني :استراتيجيات إدارة الصراع بين أمريكيا وإيران في الأزمة الراهنة.

تعد قضية التنافس أو الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران واحتمالية التحول إلى حالة الحرب، من أهم القضايا التي تشغل مراكز صنع القرار والأبحاث في الوقت الحالي، بسبب تأثير كل منهما كقوىً عظمى وإقليمية تمتلك العديد من الأوراق وأدوات التأثير العالمي والإقليمي، وبالتالي فإن وقوع حرباً بينهما من شأنه أن يحدث آثاراً وتبعات عالمية خطيرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب طبيعة القرارات والاستراتيجيات المتبعة من قبل كل منهما في إدارة الأزمة القائمة بينهما، والتي تتميز بالتقاطع وعدم وجود حداً مقبولاً للتفاهم، فما يطرحه طرف يمثل خسارة للطرف الأخر، وهو ما يعني أننا في الوقت الراهن على الأقل أمام ما يسمى في العلاقات الدولية بـ (اللعبة الصفرية)، والتي يتعذر معها إحراز تقدما في أي عملية تفاوضية أو تسوية لأزمة أو قضية بين طرفين، نظراً لتضارب المصالح وعدم وجود

حداً مقبولاً من التفاهم والتقارب بينهما، فما يمثل مكسباً لطرف يمثل خسارة مماثلة للطرف الأخر، وهو ما يمثل عائقاً أمام الوصول إلى أي تسوية ممكنة ومقبولة لطرفي الأزمة.

أولاً: الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمة (الضغط على إيران):

منذ تولي الرئيس الأمريكي دونلاد ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تصدرت إيران إحدى أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، باعتبارها تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية، كونها وفقاً للرؤية الأمريكية دولة راعية للإرهاب، ولها دوراً إقليمياً غير مقبول بسبب تدخلها في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وسعيها لأن تكون قوة إقليمية مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل أهم مناطق المصالح الأمريكية في العالم، فضلاً عن عدم رضا الرئيس الأمريكي من الأساس على الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني الذي تم توقيعه عام ٢٠١٥[١٣].

وبالتالي، فقد بدأت الولايات المتحدة بضغطها على إيران أولاً، بالانسحاب المنفرد من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات اقتصادية على قطاعات مختلفة في إيران من أجل إضعاف النظام السياسي الحاكم في طهران، فضلاً عن ضغوطات سياسية عن طريق محاولات تشكيل تحالفات دولية وإقليمية ضد إيران[١٤]، وإطلاق التهديدات حول إمكانية خوض عمليات عسكرية ضدها بل ومحوها من الخارطة إن هي تعرضت للمصالح الأمريكية، مستدعيةً في الوقت نفسه قوات عسكرية كبيرة إلى منطقة الشرق الأوسط والخليج من أجل إيجاد المصداقية اللازمة لردع إيران[١٥]. ووفقاً للسياسات الأمريكية والتصريحات المتضاربة للرئيس الأمريكي، فإن الهدف الرئيس من الضغوطات الأمريكية على إيران هو إضعاف النظام السياسي الإيراني وإخضاعه. وقد تعددت الذرائع المقدمة من الولايات المتحدة لتحقيق سياساتها، سواء عدم الرضا عن الاتفاق النووي، أو دعم إيران للإرهاب، وتنامي نفوذها، وتهديد أمن إسرائيل...الخ، فكلها مجتمعة تفسر الهدف من السياسات الأمريكية تجاه إيران، والتي تؤكد على إن الولايات المتحدة جادة في تنفيذ تهديداتها تجاهها. ولكن هناك العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها في الأزمة الحالية أهمها: ما هي الحدود التي ممكن أن تصل إليها الولايات المتحدة في ضغطها على إيران؟ هل تكتفي بالتهديد والردع؟ أم أنها ممكن أن تخوض حرباً بالمعنى الشامل مع الجانب الإيراني؟ بالأخص مع عدم امتثال الجانب الآخر للتهديدات والمطالب الأمريكية،

واختيار سياسة التصعيد ومواجهة الضغط بضغط مضاد من أجل الخروج من الأزمة، استراتيجية (حافة الهاوية).

وفقاً للأوضاع الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وصعوبة خوض حروب خارجية مع اقتراب نهاية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ترامب، فضلاً عن الخبرة التاريخية للسياسات الأمريكية في مواجهة الخصوم واحتوائهم (أفغانستان، العراق، سورية، كوريا الشمالية، إيران)، فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تخوض حرباً في الوقت الحاضر، ممكن أن تكون تبعاتها أكثر من العوائد التي يمكن أن تتحقق منها، إلا إذا فرضت عليها بشكل لا تستطيع تجاوزه، فعملية إشعال الحروب بسيطة، ولكن التنبؤ بنتائجها والسيطرة على مجريات الأحداث فيها أمراً غاية في الصعوبة. وفيما يخص الحالة الإيرانية، فإن الولايات المتحدة تدرك جيداً قدرة إيران حالياً على التأثير على المصالح الأمريكية في المنطقة بشكل كبير، ولها من القدرة على التأثير في الأمن والاقتصاد العالميين[١٦]، في حال بلغ التهديد إلى حد بقاء النظام السياسي في طهران من الأساس، ففي هذه الحالة لا يوجد أمام صانع القرار الإيراني ما يخسره، وبالتالي فإنه يكون مضطراً لاستخدام كل ما يملك من أوراق ضغط للدفاع عن نفسه، وهو ما يؤدي إلى زيادة خسائر الولايات الأمريكية (مع قدرتها على حسم الأمور لصالحها) في حال حدوث مواجهة عسكرية شاملة مع إيران في الوقت الراهن، بسبب امتلاك طهران لعلاقات متينة مع العديد من الجماعات الفاعلة من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعطي للجانب الإيراني قدرة كبيرة على التأثير فيما وراء حدودها[١٧].

في حين أن تأجيل المواجهة العسكرية في الوقت الحالي، والاستمرار بتطبيق وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران، ممكن أن يؤدي في المستقبل القريب إلى إضعاف القدرات الإيرانية، عن طريق خنقها اقتصادياً وإضعاف أذرعها في المنطقة وإفقادها أهم أوراق قوتها، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل نسبة المخاطر المتوقعة في حال اندلاع المواجهة بين الطرفين، وحسمها لصالح الطرف الأقوى بأقل الخسائر الممكنة.

وبالتالي، فإن الولايات المتحدة تدرك أهمية عنصر الوقت في المواجهة مع إيران، والذي هو ليس في صالح الأخيرة، لأن مرور الوقت مع زيادة فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية والتضييق يؤدي إلى استنزاف قدرات إيران، وإفقادها أهم عناصر قوتها وقدرتها على التأثير. هذا فضلاً عن مساعي الولايات المتحدة المستمرة لإيجاد شرعية دولية للعمل ضد

إيران، والعمل على تشكيل تحالف شرق أوسطي ضدها[١٨]، مستفيدة من سياسات الأخيرة في إدارة الأزمة، والتي هددت خلالها بشكل صريح بقدرتها على التأثير في حركة النقل والتجارة الدولية، وعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه مع القوى الكبرى فيما يخص برنامجها النووي في حال استمرار الضغوطات التي تواجهها، وتبعاً لذلك، فإن عملية الضغط على إيران واستفزازها من قبل الولايات المتحدة، والسياسات الإيرانية المقابلة، يمكن أن تؤدي إلى خلق رأي عام دولي معارض للسياسات الإيرانية في المنطقة، وبالتالي إيجاد شرعية دولية للعمليات العسكرية ضد إيران في حال اندلاعها مستقبلاً، وهو ما تعوّل عليه الولايات المتحدة في إدارتها للأزمة من أجل الخروج بأقل الخسائر الممكنة.

ثانياً: الاستراتيجية الإيرانية في إدارة الأزمة (الاستدراج):

لقد تعرضت إيران لخسائر كبيرة من جراء العقوبات الأمريكية التي فرضت عليها، فقد تأثر الاقتصاد الإيراني بشكل كبير وزادت نسبة التضخم إلى ٤٠%، وازداد تراجع العملة الإيرانية أمام الدولار الأمريكي، ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة ٦% في العام الحالي، وسيزداد الأمر تقعيداً مع زيادة الضغوط والعقوبات على مختلف القطاعات الصناعية الإيرانية[١٩]. وبالتالي، فإن زيادة الضغوطات ستؤدي بالضرورة إلى زيادة أعباء إيران الاقتصادية التي تعاني من اضطرابات ومشاكل كبيرة من الأساس، بسبب تنامي الدور الإيراني الخارجي، واستنزاف قدراتها الاقتصادية ومواردها لتحقيق سياساتها الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى حدوث توترات داخلية في إيران في الفترات القريبة الماضية، وبروز مطالبات داخلية بالكف عن التدخلات الخارجية، والتوجه نحو الداخل وعدم استنزاف موارد الدولة لتدعيم دورها الخارجي، وأخرها بعض التصريحات التي أشارت إلى المطالبة بقطع الإمدادات الإيرانية عن بعض الفصائل المسلحة التابعة لإيران في بعض الدول العربية وإبلاغها بضرورة إيجاد مصادر تمويل بديلة.

وبالتالي، فإن استمرار وزيادة وتيرة الضغوطات الاقتصادية والسياسية المفروضة على إيران من شأنه أن يؤدي فضلاً عن إضعافها اقتصادياً، وما يمكن أن يأتي به من مشاكل واضطرابات داخلية ممكن أن تؤثر على النظام السياسي الحاكم وإفقاده الشرعية والدعم الشعبي، فإنه يعمل أيضاً على إضعاف أو خسارة بعض الجماعات الموالية لها في بعض الدول المجاورة، والتي تمثل أهم أوراق قوة إيران الإقليمية، والتي تقع ضمن الحسابات

الأمريكية، فقد أدت زيادة الأعباء الاقتصادية على الشعب الإيراني في الفترات الماضية إلى مطالبة فئات واسعة من الشعب، النظام السياسي الحاكم في طهران إلى ضرورة الحد من التدخلات الخارجية والاهتمام بالداخل. وتبعاً لذلك، فإن الضغوطات التي تتعرض لها إيران يمكنها باستمرار الوقت أن تؤدي إلى نتائج شبيه بالنتائج التي وصل إليها العراق في الفترة (من عام ١٩٩١ ولغاية غزوه عام ٢٠٠٣)، والتي تتلخص بزيادة ضعف النظام السياسي الحاكم وخسارته الشرعية والدعم الشعبي، وبالتالي سهولة إسقاطه بأقل الخسائر الممكنة.

وبالنسبة لصانع القرار الإيراني، فإنه يعي تماماً خطورة عامل الوقت في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن عناصر القوة التي تمتلكها إيران لمواجهة الولايات المتحدة محدودة، وأن هناك علاقة عكسية بين استمرار الضغوطات التي تتعرض لها طهران وتنوع مجالاتها، وبين عناصر قوتها وقدرتها على التأثير، فكلما زادت حدة الضغوطات الموجهة ضدها قلت قوتها وقدرتها على التأثير مع مرور الزمن، فما تمتلكه اليوم من عوامل قوة وأوراق تأثير قد لا تمتلكه بعد فترة، ومن جانبٍ أخر، فإن القبول بالشروط الأمريكية للتفاوض من شأنه أن يضعفها ويفقدها قدراً من قوتها ونفوذها الإقليمي الذي حققته، هذا فضلاً عن إن خسارة الحرب فيما لو اندلعت مستقبلاً في حال فقدانها لعوامل قوتها الحالية، يعني القبول بشروط الطرف المنتصر وقراراته دون القدرة على المناورة، والتي قد تعني زوال النظام السياسي الحاكم في طهران على أقل تقدير. وعليه، فإن صانع القرار الإيراني يرى بأن استدراج الولايات المتحدة والتعجيل بالمواجهة العسكرية في ظل امتلاك القدرة على التأثير في الوقت الحالي، مع استعراض كافة إمكانياته وقدراته وإمكانية استخدامها، فإن هذا يعني إمكانية تخفيف آثار اندلاعها مستقبلاً في ظل ظروف مختلفة، تكون قدرة طهران على التأثير آنذاك أقل، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خلق رأي عام عالمي في حالة اندلاع المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين في الوقت الحالي، وعدم تفرد الجانب الأمريكي بفرض الحلول الممكنة في حالة الانتصار، لأن التأثير على المصالح العالمية والاقتصاد العالمي أمراً لا يمكن أن يقبله المجتمع الدولي، وقد صرحت إيران بشكل مباشر على قدرتها على منع تصدير النفط العالمي في حال حرمانها من تصدير نفطها، وإنها تتحكم بخطوط النقل والتجارة العالمية[٢٠]، وبالتالي، فإن امتلاكها لعوامل التأثير والقدرة في الوقت الحالي، يعد من العوامل المهمة التي تجعل صانع القرار الإيراني يعجل بقرار المواجهة العسكرية المباشرة مع الجانب

الأمريكي (مع إدراك عدم القدرة على النصر)، تلافياً لما يمكن أن تعود به نتائج هذه المواجهة في المستقبل، مع غياب عوامل القدرة على التأثير التي يمتلكها الجانب الإيراني في الوقت الحالي. بمعنى، تلافي خسائر مستقبلية كبيرة قد تصل إلى درجة تغيير النظام السياسي الحاكم بشكل عام، بخسائر أقل في حال اندلاع المواجهة في الوقت الحالي، وتدخل المجتمع الدولي لتدارك الآثار الخطيرة الناجمة عنها، عن طريق المغامرة في استدراج الولايات المتحدة الأمريكية للمواجهة العسكرية المباشرة، واستخدام كافة إمكانياتها عن طريق توسيع رقعة المواجهة إقليمياً للخروج من الأزمة بأقل الخسائر الممكنة.

ومؤشرات الرغبة الإيرانية في استدراج الولايات المتحدة للمواجهة العسكرية عديدة: (الاعتداءات على ناقلات النفط، الهجمات التي شنتها بعض فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران على بعض القواعد الأمريكية في العراق، إسقاط الطائرة المسيرة الأمريكية...)، هذا فضلاً عن التصريحات المستمرة للمسئولين الإيرانيين والتي تؤكد على عزم طهران على التصعيد والدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة في الوقت الحالي، والتلويح بالقدرة على استهداف المصالح الأمريكية في المنطقة، والإعلان عن نيتها التراجع عن بعض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، مع القوى العالمية في حال عدم ضمان حقوق إيران وفقاً للاتفاق، إذ تحدثت بعض التصريحات عن إن إيران ستبدأ بزيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب وإنتاج الماء الثقيل، هذا وقد أعلنت طهران توقفها عن بعض التزاماتها في الاتفاق منذ شهر أيار الماضي[٢١].

وبطبيعة الحال، فإن العراق بحكم الجوار الجغرافي وطبيعة العلاقات مع كل من الولايات المتحدة وإيران، مهدد بتداعيات كبيرة وخطيرة في حال اندلاع المواجهة المباشرة بين الطرفين في الوقت الحالي، بسبب تأثير كل من الطرفين في الداخل العراقي، إذ تمتلك طهران علاقات وثيقة مع العديد من الجهات العراقية الداخلية، وتستطيع من خلالها التأثير بقوة في الأوضاع الداخلية العراقية من خلال استهداف المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة، الأمر الذي يأتي بتبعات سلبية خطيرة على الواقع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في العراق، ومن جانب آخر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها وجود على الأرض في العراق من خلال عدد من القواعد العسكرية، والتي تعد مهمة مراقبة النفوذ الإيراني ومحاربته من أولى أولوياتها، حسب تصريحات سابقة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عندما قام بزيارة مفاجئة وغير معلن

عنها إلى العراق العام الماضي، وأيضاً لقد ربطت الولايات المتحدة بين وجودها في العراق وبين الاستقرار، عندما صرح مصدر في السفارة الأمريكية في بغداد قائلاً: "إن وجودنا في العراق بدعوة من الحكومة العراقية، مبيناً أن القوات الأمريكية ستخرج في حال دعتها الحكومة العراقي لذلك... وأضاف فيما لو أن الحكومة العراقية دعتنا للخروج فإننا سنخرج وليس فقط نحن، بل جميع قوات التحالف والناتو، وكذلك المستثمرين الأجانب في العراق... مبيناً أن الوضع الأمني في العراق لن يكون مضموناً.."[٢٢]، بمعنى أن الولايات المتحدة تربط صراحةً بين الوجود الأمريكي في العراق وبين الاستقرار الأمني والسياسي في البلد، وتسعى دائماً إلى ترسيخ هذه الفكرة لدى صانع القرار والرأي العام في العراق.

وتبعاً لذلك، فإن العراق جغرافياً وسياسياً يعد الساحة الرئيسة للمواجهة المحتملة بين الولايات المتحدة وإيران، وإن أي تصعيد في حدة التنافس بين الجانبين ستكون بداياته على الساحة العراقية، (وما عمليات استهداف بعض مخازن الأسلحة التابعة للحشد الشعبي في العراق، والدعوات التي تسعى إلى تحويل الأزمة الحالية إلى صراع عراقي – إسرائيلي، وغض النظر عن أساسيات الأزمة، والتصعيد...)، إلا محاولات لجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الدولية، في أزمة لا علاقة له فيها نهائياً، وتنذر تطوراتها بتداعيات سلبية خطيرة على العراق أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

المبحث الثالث :سياسة العراق الخارجية حيال الأزمة .

بعد استعراض أهم العوامل المؤثرة في موقف العراق من التنافس الأمريكي الإيراني، واستراتيجيات كلا الطرفين في إدارة الأزمة، وتداعياتها على العراق، لا بد من تناول الموقف العراقي من الأزمة، من خلال استعراض الموقف العراقي الرسمي منها، والمواقف التي يمكن لصانع القرار العراقي أن يتبعها، ونتائج كل منها على العراق.

أولاً: الموقف العراقي الرسمي:

بصورة عامة يوجد هناك اتفاق سواء بين النخب السياسية الحاكمة، أو الرأي العام العراقي، على أن تحول التنافس الأمريكي الإيراني الراهن إلى مواجهة عسكرية شاملة، سوف لن يكون في مصلحة العراق، لأن العراق سيمثل الساحة الرئيسة لهذه المواجهة التي ستشمل تداعياتها أكثر من ميدان.

ولكن، بالمقابل، يوجد هناك بعض الانقسام بين الاطراف والنخب السياسية في العراق حول آلية التعامل مع الأزمة الدائرة بين الطرفين، إذ تسعى بعض الأطراف العراقية إلى مساندة الضغط الأمريكي على إيران، وتدعو إلى الالتزام بتطبيق العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على طهران، من أجل إضعاف نفوذها في العراق. وبالمقابل، تؤكد بعض الأحزاب والجماعات السياسية التي ترى بأن إيران دولة حليفة، وترتبط معها عقائدياً وسياسياً، وبالتالي فإنها تؤكد على عدم إمكانية التخلي عن طهران، وتدعو إلى ضرورة مساندتها في الأزمة التي تمر بها، بجميع الوسائل المتاحة. هذا فضلاً عن وجود رؤية أخرى لدى مجموعة اخرى من القوى السياسية العراقية، ترى بأن على الحكومة العراقية أن لا تنحاز إلى طرف ضد الآخر، ويجب عليها اتباع سياسة الحياد تجاه التنافس الأمريكي الإيراني، وأن يعمل صانع القرار العراقي على رسم وتحديد سياسة العراق الخارجية على أساس المصلحة الوطنية العراقية بالدرجة الأساس. وعلى أرض الواقع، وبالرغم من محاولات الحكومة العراقية بأن تلعب دور الوسيط بين الطرفين، تجنباً لتحول الأزمة إلى مواجهة عسكرية يكون لها تبعات وآثار خطيرة على العراق، إلا أن موقف التيار السياسي الموالي لإيران وهو التيار المسيطر على الساحة العراقية، أثر بشكلٍ كبير على السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة، وأدى إلى إحراج الحكومة العراقية في موقفها والتزاماتها، فقد أعلنت العديد من الجماعات والأحزاب السياسية العراقية المتنفذة دعمها لدولة إيران في هذه الأزمة، وأعلنت بأنها ترفض العقوبات الأمريكية الموجهة ضدها، وقد هددت بعض الفصائل المسلحة في العراق باستهداف المصالح الأمريكية في العراق في حال قامت الولايات المتحدة بمهاجمة إيران[٢٣].

ثانياً: الانحياز للجانب الأمريكي:

تتنوع السياسات والمواقف التي يمكن للحكومة العراقية اتباعها في سياستها الخارجية تجاه الأزمة القائمة بين الجانبين الأمريكي والإيراني، ولكل موقف تبعاته وآثاره المحتملة على العراق. ففي حال الانحياز للجانب الأمريكي، فإن ذلك سيؤدي إلى انشقاقات وانقسامات بين النخب السياسية الحاكمة، إذ ترى بعض القوى السياسية في العراق بأن هناك وحدة هدف ومصير مشترك مع إيران وتدعو إلى مساندتها، ويرى فريق آخر ضرورة تبني سياسات أكثر استقلالية تراعي المصالح العراقية في المقام الأول، هذا فضلا عن تأثير وكلاء طهران في العراق، إذ تمتلك طهران نفوذاً وتأثيراً واسعاً في العراق لا تستطيع الولايات المتحدة أن

تضاهيه، ولها دور كبير في رسم السياسات العراقية، وعمل الحكومة، ومن غير الواقعي أنه من الممكن أن ينتهي بسهولة[٢٤].

وبالتالي، فإن انحياز العراق إلى الجانب الأمريكي ممكن أن يؤدي إلى حدوث خلافات وانقسامات بين القوى السياسية الفاعلة، والذي سوف يؤثر بشكل مباشر في عمل النظام السياسي العراقي، ويمتد تأثيره ليشمل مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي قد يهدد بتفكيك المنظومة السياسية العراقية، خاصة بعد تزايد نفوذ العديد من الجماعات الموالية لإيران في البرلمان العراقي والمؤسسة الأمنية. والأمر الخطير في هذه الحالة، هو امكانية انتقال الانشقاقات والانقسامات بين الكتل السياسية الحاكمة إلى القواعد الشعبية لبعض هذه الكيانات[٢٥]، في حال تزايد حدة التنافس والصراع الخارجي وتداعياته الداخلية.

وتبعاً لذلك، فإن قيام الحكومة العراقية بالانحياز إلى جانب الولايات المتحدة في صرعها مع إيران، ينذر بتبعات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة، لا تقوى الحكومة العراقية على تحمل تبعاتها، خاصة وإن الولايات المتحدة دولة تبحث عن مصالحها بالدرجة الأساس، ولا تكترث لما قد يصيب غيرها من تبعات، ولا يمكن المجازفة بتحمل تبعات الوقوف معها ضد طهران، التي تتمتع بنفوذ كبير وقدرة على التأثير في العراق، تفوق ما تمتلكه الولايات المتحدة على أرض الواقع، فكما أشرنا سابقاً، تتمتع طهران بعلاقات متينة مع العديد من القوى والنخب والأحزاب السياسية المتنفذة في العراق، وتعلن بعض الفصائل العراقية المسلحة ولائها للمرشد الأعلى للثورة في إيران، وبالتالي، فإنه في حال استشعار وجود أي تهديد جدي للنظام السياسي الحاكم في طهران، فإن هذه الفصائل سوف لا تتردد في توسيع رقعة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجعل العراق ساحة رئيسة لها.

ثالثاً: الانحياز للجانب الإيراني:

مقابل الرؤية السابقة، فإنه في حال قررت الحكومة العراقية الانحياز إلى جانب إيران ومساندتها علناً، فإن عليها مواجهة العديد من العواقب نتيجة ردة الفعل الأمريكية من سياستها، كالعقوبات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على من يخالف سياساتها، وأيضاً التداعيات السياسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على بعض الشخصيات السياسية والفصائل العراقية المسلحة المنضوية تحت راية الحشد الشعبي،

بسبب ارتباطها وعلاقاتها مع الحرس الثوري الإيراني، وتحميل الحكومة العراقية المسئولية عن نشاطاتها، هذا فضلاً عن امكانية رفع الغطاء عن تنظيم (داعش) الإرهابي الذي لا يزال يتمتع بتواجد، وله نشاطات في بعض المناطق الصحراوية في محافظات الانبار والصلاح الدين والموصل، ومن ثم اطلاق يده في بعض المناطق من جديد، فضلاً عن رفع الدعم الجوي عن الجيش العراقي، وبالتالي التأثير على الواقع الأمني في العراق بشكل كبير.

رابعاً: السياسة الخارجية العقلانية تجاه الأزمة:

بشكلٍ عام، يجب أن تعمل الحكومة العراقية على وضع برنامج عمل واضح ومحدد يقوم على مجموعة من الأهداف الأساسية التي تمثل (المصالح الوطنية العليا) للدولة في الميدان الخارجي، وأن تعمل بكل الوسائل الممكنة لتحديد أهم أولويات الدولة في تفاعلاتها الخارجية، بما يحقق المصالح العراقية ويحافظ عليها، ويعمل على تجنب إخضاع أهداف السياسة الخارجية للدولة لسياسات وأهواء النخب السياسية الحاكمة وتوجهاتها.

وتبعاً لذلك، فإن على صانع القرار العراقي أن يبتعد عن سياسات المحاور، وأن لا يدخل في أي تكتلات الدولية، لأن الأوضاع الداخلية في العراق لا تحتمل حدوث أي اضطرابات ممكن أن يكون لها تأثيراً سلبياً خطيراً على الدول وفي مختلف الميادين. ففي ظل حالة التنافس الدولي الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، فإن العراق بسبب ضعف الأداء الخارجي نتيجة للعديد من الأسباب، يعد هدفاً لتدخلات القوى المتنافسة من أجل الاستفادة من موقعه، الذي يمثل موقعاً مركزياً وفي قلب منطقة التنافس كما أشرنا سابقاً. وبالتالي، فإن السياسة الخارجية المثالية في هذه المرحلة لا بد أن تكون قائمة على "مبدأ الحياد وعدم التدخل في الأزمات الإقليمية، وعدم التكتل في أية محاور متنافسة، وإذا كان لا بد من التدخل فإنه يجب أن يكون قائماً على أساس إعطاء أولوية لكل ما يصب في مصلحة الدولة، لا أن يكون تدخلاً قائماً على أساس الولاء الشخصي لهذه الدولة أو تلك، ففي ظل حالة التنافس أو التضارب في المصالح بين القوى الدولية والإقليمية، يفترض أن يوظف صانع القرار العراقي لهذه الخلافات لتحقيق مصالح الدولة، لا أن يكون طرفا فيها"[٢٦].

النتائج:

يقع العراق في قلب الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والتي تنذر تطوراتها، وبالأخص في حال تحولها إلى الحرب المباشرة، إلى إحداث آثار

وتبعات سلبية خطيرة على العراق، بحكم الموقع الجغرافي والواقع الأمني والاقتصادي والسياسي فيه. فبسبب موقعه الجغرافي، وطبيعة النظام السياسي القائم وتفاعلات القوى السياسية الرئيسة، والواقع الاقتصادي والأمني، فإن العراق يعد طرفاً رئيساً في الصراع الدولي القائم. وبالتالي، فإن الموقف العراقي من الأزمة مقيد بالعديد من المحددات التي يجب على صانع القرار الالتزام بها، وأخذها بعين الاعتبار عند صياغة السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة وتجاه أطرافها، إذ يجب أن يتعامل على أساس مصلحة العراق، ويعمل بكل الطرق الممكنة من أجل تفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تأتي بها السياسات الغير المدروسة بشكل واقعي، والابتعاد عن الولاءات العقائدية والمصلحية والحزبية الضيقة عند صياغة البدائل، وتحديد موقف الدولة فيما يخص الأوضاع الدولية القائمة وفقاً لمصلحة الدولة العليا بالدرجة الأساس.

الاحالات

(١) نوار حازم،" دور العراق السياسي في الشرق الأوسط ١٩٣٢م –١٩٥٨م"، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، ١٤٣٣هـ، ص ٣٤.

(٢) سلام الجاف ومحمد علي، "ترامب من قاعدة عين الأسد الأمريكية في الانبار: لا خطط للانسحاب من العراق"، العربي الجديد، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨. شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٠. متاح على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/12/26

(٣) رائد الحامد، "التنافس الأمريكي الإيراني في العراق..خلفياته ومستقبله"، دراسات سياسية، المركز المصري للدراسات، ٢٤ أبريل ٢٠١٩، ص ص ١٣– ٢٤. متاح على الرابط التالي:
https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2019/04

(٤) للاطلاع على ديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق، أنظر: "اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية"، الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي. شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٠. متاح على الموقع التالي:
http://cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=9

وأنظر أيضاً: "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"، التقرير رقم (٣٨) حول الشرق الأوسط، آذار /مارس ٢٠٠٥، ص ٣٠. شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٢. متاح على الرابط التالي:
https://www.files.ethz.ch/isn/27457/038_iran_in_iraq_how_much_influence_arab.pdf

(٥) سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، القاهرة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط ٥، ٢٠١٠، ص ١٥٩.

(٦) رائد الحامد، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٧) مهند سلوم، "تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران وآثاره على العراق"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس ٩ مايو ٢٠١٩، شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٧. متاح على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190509084559666.html

(٨) نبيل جعفر عبد الرضا وخالد مطر مشاري، "مستقبل الدولة الريعية في العراق"، العراق، البصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، ط١، ٢٠١٦. ص ص ٦٥-٦٦.

(٩) أسعد كاظم شبيب، "العراق والتوتر الأمريكي ـ الإيراني"، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، الجمعة ١٧ أيار ٢٠١٩، شوهد بتاريخ: ٢٠١٩/٨/٢٦. متاح على الرابط التالي:
http://mcsr.net/news494

(١٠) محمد العراقي، " إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في عراق ما بعد داعش"، مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو ٢٠١٧، ص ١٢٠.

(11) Seth G. Jones and Danika Newlee,' The United States' Soft War with Iran', CSIS BRIEFS, Center for Strategic & International Studies (CSIS), JUNE 2019, P9.

(12)Alissa J. Rubin and Ronen Bergman, ' Israeli Airstrike Hits Weapons Depot in Iraq', The New York Times, Aug. 22, 2019. accessed on 2/9/2019. At ; https://www.nytimes.com/2019/08/22/world/middleeast/israel-iraq-iran-airstrike.html

(١٣) مهند سلوم، مصدر سبق ذكره.

(14) 'A nasty, brutal fight: what a US-Iran war would look like' vox , Jul 8, 2019, 6:30am EDT. accessed on 1/9/2019. At ; https://www.vox.com/world/2019/7/8/18693297/us-iran-war-trump-nuclear-iraq

(15) 'Confrontation Between the United States and', Global Conflict Tracker, council on foreign relations, August 28, 2019. Accessed on 30/8/2019. At; https://www.cfr.org/interactive/global-conflict-tracker/conflict/confrontation-between-united-states-and-iran

(16)'A nasty, brutal fight: what a US-Iran war would look like', Op.cit.

(17) 'A Balancing Act: What's Next for Iran?' workshop of the Canadian Security Intelligence Service (CSIS), 29 November 2018, Ottawa, P 58.

(18) Ibid, P 68.

(١٩) "إلى أين تتجه المواجهة الأمريكية – الإيرانية بعد الهجمات على ناقلات النفط؟"، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي ودراسة السياسات، شوهد بتاريخ ٢٤-٦-٢٠١٩. متاح على:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Where-the-US-Iran-Confrontation-Headed-Following-the-Oil-Tanker-Attacks.aspx

(20) 'A nasty, brutal fight: what a US-Iran war would look like', Op.cit.

(21) Audrey Wilson,' Iran in retreat from nuclear deal', Foreign Policy , Morning Brief, June 17, 2019, accessed on 17/6/2019, at;

https://foreignpolicy.com/2019/06/17/

(٢٢) عبد الناصر المهداوي، "مستقبل التواجد الأمريكي في العراق"، مركز العراق الجديد ٢٠١٩/٣/٦. شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٧. متاح على الرابط التالي:

https://www.newiraqcenter.com/archives/4943

(٢٣) مهند سلوم، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) علي رظا نادر، "الدور الذي تضطلع به إيران في العراق"، وجهة نظر، مركز سياسات الدفاع والأمن الوطني (RAND)، ٢٠١٥، ص ١٧.شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٨/١. متاح على الرابط التالي:

http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html

(٢٥) "تباين مستمر: تأثير التصعيد الإيراني الأمريكي على المشهد السياسي العراقي"، التقديرات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الخميس ٣٠ مايو ٢٠١٩. شوهد بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٤. متاح على الرابط التالي:

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4776

(٢٦) اركان ابراهيم عدوان، "مكانة العراق الإقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث للكلية ٢٠١٩، ص ٥١٦.